محاضرة النحو الثامنة/ المرحلة الرابعة

ويمنع العلم من الصرف في ستة مواضع:

الأول: للعلمية والتركيب، أي أن يكون علماً مركباً تركيباً مزجياً غير مختومٍ بـ (ويه)، ونعني بالتركيب المزجي: أن يجيء اسم مكون من كلمتين ركبتا فأصبحتا كلمة واحدة، نحو: مَعْديْكرِبَ، وبَعْلَبَكَّ، وحَضْرَ مَوْتَ، وقَالِيْ قَلا، وبورسعيد، وبختنصّر. فنقول: هذا معد يْكربُ، ورأيتُ معد يْكربَ، ومررتُ بمعد يْكربَ. فنجعل إعرابه على الجزء الثاني. أما إذا كان المركب المزجي مختوماً بويه، كسيبويه، ونفطويه، وخالويه، فهذه الأسماء لا تعرب بل تبنى على الكسر في الأحوال جميعها رفعاً ونصباً وجراً.

الثاني: للعلمية وزيادة الألف والنون، سواء أكان مفتوح الأول، مثل: غَطفان، وأَصبهان، ونَجران، وعَفان، وسَلمان. أم مضموم الأول، مثل: عُثمان، وجُرجان، وطُهران. أم مكسور الأول، نحو: عِمران.

الثالث: للعلمية والتأنيث، سواء أكان مؤنثاً بالتاء، كفاطمة، وعَزة، وطلحة، وحمزة. أم مؤنثاً معنوياً زائداً على ثلاثة أحرف، كسعاد، وزينب، فنقول: هذه زينبُ، ورأيتُ زينبَ، ومررتُ بزينبَ. أو مؤنثاً معنوياً على ثلاثة أحرف محرك الوسط، كسَقَرَ ولَظَى. فإن كان ساكن الوسط وأعجمياً، كجَوْر اسم لبلد، وبَلْخ اسم لمدينة، أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث، كزيْدَ اسم لامرأة، منع أيضاً. فإن كان عربياً ساكن الوسط وغير منقول جاز منعه وصرفه والأولى صرفه، كهِنْد، ودَعْد، وجُمْل، فنقول: هذه هندُ، ورأيتُ هندَ، ومررتُ بهندَ. **سؤال: إعرب الآيتين المباركتين: قال تعالى: ﴿ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ_القمر:٤٨﴾، وقال تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّها لَظَى _المعارج:١٥﴾.**

الرابع: للعلمية والعجمة، وشرطه: أن يكون علماً في اللسان الأعجمي، وزائداً على ثلاثة أحرف، كإبراهيم، وإسماعيل، وأنطوان، وسليمان، وفرعون، وهامان، ويعقوب، فتقول: هذا إبراهيمُ، ورأيتُ إبراهيمَ، ومررتُ بإبراهيمَ، وقيل بأن أصله سرياني، ومعناه عندهم: أبٌ رحيم. فتمنعه من الصرف للعلمية والعجمة. فإن لم يكن الأعجمي علماً في لسان العجم بل في لسان العرب، أو كان نكرة فيهما (اسم جنس)، كلجام (علماً أو غير علم) صرفته، فتقول: هذا لجامٌ، ورأيتُ لجاماً، ومررتُ بلجامٍ. وكذلك تصرف ما كان علماً أعجمياً على ثلاثة أحرف، سواء كان محرك الوسط، كشَتَر، ولَمَك (اسم أحد أحفاد نبي الله نوح)، أو ساكنه، كنُوْح، ولُوْط، وجاك، وشيْت، وروْز.

الخامس: للعلمية ووزن الفعل، سواء ما كان مختصاً بالفعل، أو يغلب فيه. والمراد بالوزن المختص بالفعل: ما لا يوجد في غيره إلا ندوراً، وذلك كـ (فُعِل، وفَعَّل)، كـ دُئِل (اسم قبيلة)، وشَمَّر (اسم فرس واسم لقبيلة)، فهو ممنوع من الصرف. المراد بما يغلب في الفعل دون الاسم؛ أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيراً، أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل. **فالأول:** كإِثْمِد وإِصبَع، فإن هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم، كاضْرِب واسمَع، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي. **والثاني:** كأحمد وأسعد، ويزيد ويذبُل (اسم جبل)، فإن كلاً من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل، وهو التكلم والغَيبة، ولا يدل على معنى في الاسم، فهذا الوزن غالب في الفعل، بمعنى أنه أولى به. فإن كان الوزن غيرَ مختص بالفعل ولا غالباً فيه، كأن يكون مشتركاً بين الأفعال والأسماء، كوزن (فَعَلَ، وفاعِل، وفَعلَلَ) لم يمنع من الصرف، كرَجَبٍ، وصالِحٍ، وجَعفَرٍ. فإن نظائرها: ضَرَب، وكاتِب، وزَلزَل. **سؤال: ومنه قوله تعالى: ﴿ ومبشراً برسولٍ يأتي من بعدي اسمه أحمدُ_ الصف:٦﴾.**